

ملف المناصرة

أحمد سمير سنطاوي

Ahmed Samir Santawy

خارج الاحتجاز مصر

أحمد سمير سنطاوي باحث في الحقوق الإنجابية وخريج جامعة أوروبا الوسطى، سُجن من 2021 إلى 2022 بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وأُفرج عنه بعفو رئاسي. ولا يزال ممنوعًا من مغادرة مصر بموجب قرار منع من السفر أصدرته النيابة العامة في أبريل/نيسان 2026.

01
القضية في دقيقة

أحمد سمير سنطاوي باحث في الحقوق الإنجابية وخريج جامعة أوروبا الوسطى، سُجن من 2021 إلى 2022 بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي وأُفرج عنه بعفو رئاسي. ولا يزال ممنوعًا من مغادرة مصر بموجب قرار منع من السفر أصدرته النيابة العامة في أبريل/نيسان 2026.

الحالة **خارج الاحتجاز**	تاريخ القبض **1 فبراير/شباط 2021**	الدولة **مصر**
الحكم السجن أربع سنوات وغرامة قدرها 500 جنيه مصري (نحو 27 يورو).		
التهم الانضمام إلى منظمة إرهابية تعمد نشر أخبار وبيانات كاذبة استخدام حساب على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أخبار كاذبة تمويل منظمة إرهابية نشر أخبار كاذبة من خارج البلاد عن الأوضاع الداخلية		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على أحمد سمير سنطاوي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

02 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

03 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

تجريم التضامنالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

الإخفاء القسريالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

ظروف احتجاز لاإنسانيةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّلالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

التعذيباتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7

المحاكمة غير العادلةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

23 يناير/كانون الثاني 2021

مداهمة المنزل

مداهمة منزل أسرته

في 23 يناير/كانون الثاني 2021، داهم سبعة رجال شرطة ملثمين ومسلحين منزل أسرة أحمد سمير سنطاوي في أثناء غيابه.

23 يناير/كانون الثاني 2021

استدعاء

مطالبته بالمثول أمام جهاز الأمن الوطني

طُلب من أحمد سمير سنطاوي أن يسلّم نفسه إلى جهاز الأمن الوطني.

فبراير/شباط 2021

فرض الحبس الانفرادي

احتجاز في الحبس الانفرادي

احتُجز في الحبس الانفرادي.

فبراير/شباط 2021

ظروف الاحتجاز والصحة

احتجاز في زنزانة باردة

احتُجز في زنزانة باردة دون ملابس وأغطية كافية.

فبراير/شباط 2021

تحقيق

التحقيق معه في عمله البحثي

خلال اعتقاله الأول، استجوبه أيضًا ضباط قطاع الأمن الوطني بشأن عمله البحثي.

1 فبراير/شباط 2021

اعتقال

اعتقال خلال زيارة إلى مصر

اعتُقل أحمد سمير سنطاوي في 1 فبراير/شباط 2021 خلال زيارة إلى مصر. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي حتى 6 فبراير/شباط دون أي تواصل مع أسرته أو محاميه.

1 فبراير/شباط 2021

بدء الإخفاء القسري

إخفاء قسري حتى 6 فبراير/شباط

أُخضع للإخفاء القسري حتى 6 فبراير/شباط.

1 فبراير/شباط 2021

التعذيب وسوء المعاملة

الضرب على أيدي ضباط الأمن الوطني

قال إن ضباطًا من جهاز الأمن الوطني ضربوه خلال هذه الفترة، ومن ذلك صفعه على وجهه ولكمه في بطنه وهو مقيّد اليدين ومعصوب العينين، في قسم شرطة التجمع الخامس.

6 فبراير/شباط 2021

توجيه اتهام

المثول الأول أمام نيابة أمن الدولة

مثل أحمد أمام نيابة أمن الدولة، ووُجّهت إليه رسميًا تهم الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات كاذبة في القضية رقم 65 لسنة 2021. وأفاد بتعرّضه لسوء المعاملة خلال التحقيق معه في 1 فبراير/شباط.

6 فبراير/شباط 2021

الأمر بالحبس الاحتياطي

حبس احتياطي ونقل إلى سجن ليمان طرة

صدر أمر بحبس أحمد احتياطيًا، ونُقل إلى سجن ليمان طرة جنوب القاهرة. وأفاد بأن ظروف الاحتجاز كانت سيئة جدًا عند نقله.

23 فبراير/شباط 2021

جلسة محاكمة

تهمة إضافية بتمويل الإرهاب

وجّهت نيابة أمن الدولة العليا إلى أحمد تهمة جديدة بتمويل جماعة إرهابية، استنادًا إلى ما قالت إنها أدلة جديدة من جهاز الأمن الوطني. وأفاد أحمد مجددًا خلال الجلسة بتعرّضه لسوء المعاملة وسوء ظروف الاحتجاز.

22 مايو/أيار 2021

فتح تحقيق

فتح تحقيق ثانٍ

فتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقًا جنائيًا جديدًا مع أحمد في القضية رقم 774 لسنة 2021، استنادًا إلى منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي يُزعم أنه كتبها من خارج مصر عن الوضع الداخلي في البلاد.

22 مايو/أيار 2021

إحالة للمحاكمة

الإحالة إلى محكمة طوارئ

أُحيل إلى المحاكمة أمام محكمة طوارئ.

22 يونيو/حزيران 2021

إدانة

محكمة طوارئ تقضي بسجنه أربع سنوات

أدانت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ أحمد، وقضت بسجنه أربع سنوات وتغريمه 500 جنيه مصري بتهمة نشر أخبار كاذبة من خارج البلاد. والحكم غير قابل للطعن.

23 يونيو/حزيران 2021

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام احتجاجًا

بدأ أحمد إضرابًا عن الطعام في سجن ليمان طرة احتجاجًا على حكم محكمة الطوارئ واستمرار احتجازه التعسفي.

ديسمبر/كانون الأول 2021

نقل بين أماكن الاحتجاز

النقل إلى سجن مزرعة طرة

نُقل إلى سجن مزرعة طرة في ديسمبر/كانون الأول 2021.

30 يوليو/تموز 2022

إفراج

الإفراج بعفو رئاسي

أُفرج عن سنطاوي من السجن بعد عفو رئاسي.

30 يوليو/تموز 2022

عفو

عفو رئاسي

صدر قرار رئاسي بالعفو عنه وأُفرج عنه في اليوم نفسه.

27 أغسطس/آب 2022

فرض منع من السفر

فرض منع من السفر

رغم العفو، منع ضباط الجوازات سنطاوي من العودة إلى دراسة الماجستير في جامعة أوروبا الوسطى في فيينا.

يونيو/حزيران 2023

فرض منع من السفر

منعه مجددًا من السفر في مطار القاهرة

منعه مسؤولو مطار القاهرة الدولي مجددًا من السفر إلى النمسا لاستئناف دراسته.

15 سبتمبر/أيلول 2023

نشاط المدافع أو المدافعة

إتمامه دراسة الماجستير عن بعد

بعد منعه من السفر، ناقش أطروحته عن بعد من القاهرة وتخرّج في جامعة أوروبا الوسطى.

أبريل/نيسان 2026

رفع منع السفر

المحكمة تلغي قرار المنع من السفر الصادر عن وزارة الداخلية

ألغت المحكمة الإدارية العليا قرار المنع من السفر الصادر بطلب من جهة أمنية، مستندة إلى حقه الدستوري في حرية التنقل.

16 أبريل/نيسان 2026

فرض منع من السفر

النيابة تفرض عليه منعًا جديدًا من السفر

بعد وقت قصير من حكم المحكمة، فرضت النيابة العامة عليه منعًا جديدًا من السفر على ذمة القضية رقم 65 لسنة 2021، فظل ممنوعًا من مغادرة مصر.

5 يوليو/تموز 2026

فعل آخر

تحرك عاجل من منظمة العفو الدولية بشأن منعه من السفر

أصدرت منظمة العفو الدولية تحركًا عاجلًا تطالب فيه النائب العام بإلغاء قرارات المنع من السفر المفروضة عليه وعلى المحامي محمد الباقر وثلاثة من العاملين الحاليين والسابقين في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وبإسقاط التهم والتحقيقات القائمة بحقهم.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: أحمد سمير سنطاوي طليق لكنه ممنوع من مغادرة مصر. فبعد أن ألغت المحكمة الإدارية العليا قرار وزير الداخلية بمنعه من السفر، أصدرت النيابة العامة في 16 أبريل/نيسان 2026 قرارًا جديدًا بمنعه في قضية أمن الدولة العليا رقم 65 لسنة 2021، وفي 5 يوليو/تموز 2026 أصدرت منظمة العفو الدولية تحركًا عاجلًا تطالب بإلغائه، إلى جانب قرارات منع المحامي محمد الباقر وعاملين في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. ولم يُعلن عن أي قرار بشأن المنع الجديد منذ ذلك الحين.

الخلفية والعمل الأكاديمي

كان أحمد سمير سنطاوي ملتحقًا ببرنامج الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة أوروبا الوسطى في فيينا وقت القبض عليه. وتمحورت أبحاثه حول الحقوق الإنجابية للنساء في مصر، مع اهتمام خاص بتاريخ الحصول على علاج طبي آمن وقانوني. ودرس عمله كيف تؤثر الأطر القانونية والسياسات الصحية في استقلالية النساء وبقائهن، موثقًا العوائق التي تواجهها النساء في الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية.

ووضعه بحثه العلمي في مجال دراسي باتت السلطات المصرية تنظر إليه بريبة متزايدة. فقد صارت الأبحاث المتعلقة بالنوع الاجتماعي والحقوق والمجتمع المدني ذريعة للمراقبة والملاحقة القضائية، ولا سيما حين يجريها طلاب ذوو انتماءات أكاديمية دولية. وكان أحمد واحدًا من عدة باحثين وطلاب استُهدفوا في السنوات الأخيرة بذرائع فضفاضة تتعلق بالأمن الوطني.

القبض والإخفاء القسري

قُبض على أحمد في 1 فبراير/شباط 2021 خلال زيارة إلى مصر. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي حتى 6 فبراير/شباط 2021. ولم تصل إلى أسرته أو ممثليه القانونيين أي معلومات عن مكان وجوده أو وضعه القانوني خلال تلك الفترة. وفي 6 فبراير/شباط 2021، عُرض على نيابة أمن الدولة ووُجّهت إليه التهم رسميًا في القضية 65/2021. وشملت التهم الانضمام إلى منظمة إرهابية، وتعمد نشر أخبار وبيانات كاذبة، واستخدام حساب على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أخبار كاذبة. وتألفت أدلة النيابة من لقطات شاشة من حساب على فيسبوك ادعت أنه يعود إلى أحمد.

وأُودع أحمد الحبس الاحتياطي ونُقل في اليوم نفسه إلى سجن ليمان طرة جنوب القاهرة. وخلال جلسته الأولى في 6 فبراير، أبلغ وكيل النيابة بأنه تعرّض لسوء المعاملة أثناء استجوابه في 1 فبراير/شباط. ووصف ظروف الاحتجاز في ليمان طرة بأنها سيئة جدًا.

تهم إضافية ومحاكمة أمام محكمة الطوارئ

في 23 فبراير/شباط 2021، وجّهت نيابة أمن الدولة العليا إلى أحمد تهمة إضافية: تمويل منظمة إرهابية. واستندت النيابة إلى أدلة جديدة مزعومة حصلت عليها من جهاز الأمن الوطني. وخلال هذه الجلسة، أبلغ أحمد مجددًا بسوء المعاملة الذي تعرّض له وبظروف احتجازه القاسية.

في 22 مايو/أيار 2021، فتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقًا جنائيًا ثانيًا ضد أحمد في القضية 774/2021. واستندت هذه القضية إلى منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي زعمت السلطات أنه كتبها من خارج مصر عن الوضع الداخلي في البلاد. وكانت التهمة الجديدة «نشر أخبار كاذبة من خارج البلاد عن الأوضاع الداخلية».

في 22 يونيو/حزيران 2021، أدانت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ أحمد وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات وغرامة قدرها 500 جنيه مصري. وأحكام محاكم الطوارئ في مصر غير قابلة للطعن وتصبح نافذة فور تصديق الرئيس عليها. وفي اليوم التالي، 23 يونيو/حزيران 2021، بدأ أحمد إضرابًا عن الطعام في سجن ليمان طرة احتجاجًا على الحكم.

المسار القضائي والانتهاكات

توضح ملاحقة أحمد التوظيف المنهجي لتهم مكافحة الإرهاب والأمن الوطني لإسكات البحث الأكاديمي والتعبير النقدي. فالتهم الموجهة إليه، أي الانضمام إلى منظمة إرهابية وتمويلها ونشر أخبار كاذبة، صيغ معتادة تُستخدم ضد الصحفيين والباحثين والناشطين والطلاب. وتألفت الأدلة المقدمة كليًا من محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو نمط يتكرر في عشرات القضايا المماثلة.

وأغلق اللجوء إلى محكمة أمن دولة طوارئ أي إمكانية للطعن.

فمحاكم الطوارئ في مصر تعمل خارج المنظومة القضائية العادية وتحرم المتهمين من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. وجرت محاكمة أحمد وصدور الحكم عليه بينما كان لا يزال في الحبس الاحتياطي المطوّل، وهي ممارسة تلجأ إليها النيابة المصرية بصورة روتينية لمعاقبة المتهمين قبل إدانتهم.

وتتسق إفادات أحمد عن سوء المعاملة أثناء الاستجواب وسوء ظروف الاحتجاز مع أنماط موثقة في مرافق الاحتجاز التابعة للأمن الوطني في مصر. ويُعرف سجن ليمان طرة، وهو جزء من مجمع طرة المترامي، بالاكتظاظ وقصور الرعاية الطبية والحرمان من الزيارات الأسرية.

السياق والنمط

ليس أحمد سمير سنطاوي الطالب الدولي الوحيد الذي احتجزته مصر بذرائع الأمن الوطني. ففي 7 فبراير/شباط 2020، قُبض على باتريك زكي، طالب الماجستير في جامعة بولونيا والباحث في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في مطار القاهرة لدى عودته من إيطاليا. وتفيد التقارير بأن باتريك تعرّض للتعذيب أثناء الاستجواب، واحتُجز احتياطيًا في سجن طرة. وتتضمن قضيته، كقضية أحمد، تهمًا بنشر أخبار كاذبة والتحريض، استنادًا إلى عمله الأكاديمي وتعبيره على الإنترنت.

ويعكس استهداف الطلاب الدوليين مناخًا أوسع تتعامل فيه الأجهزة الأمنية المصرية مع الانتماء الأكاديمي الأجنبي وأبحاث حقوق الإنسان والدراسات النقدية بوصفها مشبوهة بطبيعتها. فقد واجه الطلاب العائدون إلى بلدهم في زيارات، والباحثون الذين يجرون عملًا ميدانيًا، والأكاديميون الذين يتراسلون مع زملاء مصريين، القبض والاستجواب والاحتجاز المطوّل. ويوحي هذا النمط بسياسة متعمدة لقطع صلات المجتمعين الأكاديمي والمدني في مصر بالشبكات الدولية.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/ahmed-samir-santawy/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 30-07-2022. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org